تطوير النظام التعليمي في لبنان حاجة وطنية

بقلم د. حسان قبيسي (أكاديمي وباحث)

لكي أستطيع أن أبين أن تطوير النظام التعليمي في لبنان هو حاجة وطنية ، علي أن أوضح الإلتباس القائم عند البعض بين مفهومي الوطن والدولة .

فالوطن هو تلك الرقعة الجغرافية المحددة ، التي يقيم عليها مجموعة من البشر ، يجمع بين مكوناتها الدينية والعرقية الإنتماء الوطني . فكل كيان سياسي / جغرافي قائم ، هو من حيث المبدأ ، وطن لأبنائه المقيمين على أرضه . أما الدولة ، فهي تلك السلطة السياسية التي أوكل إليها مهام إدارة شؤون الوطن الحياتية . وأهم هذه المهام :

- تأمين شروط الحياة للمواطنين : مسكن ، ومأكل ، وتربية ، وصحة ، وأمان ...
- تحويل الأبناء الوافدين من المواليد الجدد ، المواطنين بالقوة ، إلى مواطنين بالفعل .

وللقيام بهذه المهام :

- تسن الدولة القوانين .
- توجد المؤسسات الكفيلة بتلبية حاجات الوطن والمواطنين ، وفقا لتلك القوانين .
- تراقب وتقوِّم عمل تلك المؤسسات ، وتعمل على سد الثغرات فيها ، وعلى تطويرها .

والنظام التعليمي هو إحدى الإجراءات التي تعتمدها الدول لخدمة الوطن والمواطنين .

فهل أن النظام التعليمي في لبنان الذي وضع منذ نشأة لبنان ، يعمل اليوم لخدمة الوطن ؟

ما هي مهمة التعليم على المستوى الوطني ؟؟

إنها باختصار: **تحويل أبناء الوطن إلى مواطنين من خلال تزويدهم بعموميات الإنتماء لهذا الوطن،** وأعني بها :

- اللغة الوطنية
- القيم الإجتماعية والعيش الإجتماعي
- تعزيز الإنتماء إلى الوطن من خلال التعرف عليه : مقوماته، تاريخه، مشكلاته،وتطلعاته...
- قبول المواطن الآخر المختلف على المستويات الجنسية والدينية والمناطقية والإقتصادية ... والتعايش معه
- تحويل المواطن إلى مستهلك واع وإلى منتج فاعل

يقوم التعليم بهذه المهام بواسطة :

- إعداد منهج تعليمي موحد يفرض اعتماده في كل المؤسسات التعليمية ، وبدون استثناء
- إعداد الهيئة التعليمية وتدريبها لتحقيق غايات المنهج
- مراقبة ما يجري في المدارس ، كل المدارس ، والعمل على سد كل الثغرات فيها
- تطوير المنهج والمدارس والهيئة التعليمية ، بشكل دائم ومستمر ، تماشيا مع التطور والتغير
- إتاحة الفرصة لكل أبناء الوطن لتلقي التعليم ، دون كلفة مادية ، وبنوعية واحدة متطورة

ولكن !! كيف تقوم الدولة اللبنانية حاليا بهذه المهام ؟؟

- فهي أولا تعتمد مدارس طبقية تختار تلامذتها تبعا لمستواهم المادي
- وهي تعتمد ثانيا مدارس طائفية تختار تلامذتها تبعا لانتمائهم الطائفي والمذهبي
- وهي ثالثا تسمح لتلك المدارس أن تدرس المنهج التعليمي الذي ترتأيه وبالكتب الأجنبية التي ترتأيها
- وهي رابعا تمنع أجهزة الرقابة التربوية من تقصي ما يجري في تلك المدارس
- وهي خامسا تسمح لمدارس أجنبية تعتمد مناهج أجنبية لتعليم أبناء الوطن
- وهي أخيرا وليس آخرا لا تفرض التعليم الإلزامي على كل ابناء الوطن

هذا الواقع التعليمي لم يأت من فراغ ، فالسلطة السياسية في لبنان، وككل سلطة سياسية أخرى، تمارس نفوذها بما يتوافق مع مصالح النظام السياسي القائم ، الذي هو في لبنان نظام طائفي طبقي بامتياز ، جاء نتيجة لتراكم تاريخي معين.

ولكي نصل إلى توضيح القول بأن تطوير النظام التعليمي حاجة وطنية ، لا بد لنا :

أولا : بيان كيف تكون النظام التعليمي في لبنان

ثانيا : بيان كيف أدارت الدولة التعليم في لبنان ، وباختصار شديد ، منذ تكون الوطن اللبناني .

ثالثا : بيان الحاجة الوطنية اليوم لنظام تعليمي قادر على الإسهام في بناء الوطن واستمراره وتقدمه .

كلنا يعرف أن الأرض التي سميت لبنان كانت ، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، جزءا من السلطنة العثمانية التي استمرت تسيطر على المنطقة حوالي أربعمئة سنة . وكان التعليم في هذه السلطنة شأنا دينيا يديره أولي الأمر في الطوائف والمذاهب .

فالمسلمون السنة ، وهم من طائفة السلطنة ، يدير أمر تربيتهم وتعليمهم في مدارس الدولة مفتٍ يعينه السلطان . أما الطوائف المحمدية الأخرى ، فتولى أمر تعليم ابنائها ، رجال الدين فيها ، دون أن يكون لهم الحق في إنشاء المدارس .

أما عند الطوائف المسيحية ، فكان التعليم موجودا في كل دير وكنيسة . فمنذ أواسط القرن السابع عشر، عمد رجال الدين الموارنة إلى تأسيس مدارس انتشرت في جبل لبنان الماروني . (وهذا الكلام للمؤرخ فؤاد أفرام البستاني 1950) ولم تلبث بقية الطوائف المسيحية أن سارعت هي الأخرى إلى إنشاء مدارس لها ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر .

إضافة إلى التعليم الطوائفي ، عرفت المناطق اللبنانية ، نوعا آخر من التعليم ، هو تعليم المبشرين والإرساليات . وهو يعود في جذوره إلى العام 1535 تاريخ توقيع الإتفاقية الفرنسية – العثمانية الأولى ، التي مُنحت فرنسا بموجبها بعض الإمتيازات ، وأهمها حماية الكاثوليك في الشرق (حوراني 1954). وقد جُددت

هذه الإتفاقية في الأعوام 1673 و1740 حيث تكرس بموجبها اعتراف السلطنة بحق فرنسا بحماية مسيحيي الشرق .

أول خطوة لإنشاء تعليم تديره الدولة كان في العام 1838 مع إنشاء المدارس الملكية

وفي العام 1845 أنشئت مدارس المعارف . وفي العام 1846 تم إنشاءُ مجلسٍ دائمٍ للمعارف يحل محل السلطات الدينية في الإشراف على التعليم . وفي العام 1847 تحول مجلس المعارف إلى وزارة المعارف العامة . وفي العام 1869 صدر قانون خاص بشؤون التعليم ، قسم المدارس إلى فئتين :

- مدارس المعارف التي يعود إنشاؤها وإدارتها إلى الدولة
- المدارس الخاصة التي تؤسس وتدار من قبل الأفراد والهيئات ، ولكنها **تخضع لموافقة وزارة المعارف ومراقبتها** .

وفي العام 1913 صدر قانون آخر للتعليم ، جعل التعليم الإبتدائي **إلزاميا ومجانيا** في مدارس الدولة .

" ولكن هذا التعليم الرسمي ، كما توثق الكوميساريا الفرنسية العليا ، ظل مقتصرا على عدد قليل من المدارس لا يؤمها إلا أولاد الفقراء الذين كانوا في غالبيتهم من المسلمين ، وكانت شديدة الإنحطاط في مستوى برامجها وتجهيزاتها . اما المدارس الخاصة ، فكانت كلها نصرانية ، وهي حسنة التنظيم ، وذات مستويات راقية ، وتنحصر في جبل لبنان " .

هل اختلف الواقع التعليمي مع حلول الإنتداب الفرنسي ؟

أبدا . بل كرس الواقع التعليمي الذي كان قائما ، فأبقى المدارس الخاصة ، وأنشأ بعض مدارس المعارف الإبتدائية في المناطق التي ألحقت بلبنان الكبير ، فتكرست دونية التعليم الرسمي ، وتفوق التعليم الخاص ذو الصبغة الدينية المسيحية . فالمدارس الرسمية لم تتعد نسبتها إلى الخاصة واحد إلى عشرة . ومن اصل 993 مدرسة في لبنان الكبير عام 1921 لم تكن حصة التعليم الرسمي إلا 129 مدرسة بنسبة 5،10 % إرتفعت في العام 1943 مع نهاية الإنتداب إلى 19 % وهذا الإحصاء في أواخر العهد الإنتدابي 1942– 1943 يؤكد ذلك :

العدد الإجمالي للمتعلمين هو 146 ألف طالب يتوزعون طائفيا كما يلي :

97 الف مسيحي	70 %
34 ألف سني وشيعي	5،24 %
5 آلاف درزي	6،3 %
5،2 ألف أقليات	8،1 %

التعليم مع دولة الإستقلال

بعد صراع طويل حول إنشاء لبنان الكبير الذي ألحق بلبنان الصغير ،جبل لبنان ، مناطق عكار والبقاع وجبل عامل ، وهي مناطق متعددة الطوائف مع أكثرية مسلمة ، عُقد مؤتمر في بكركي في العام 1941 تمثلت فيه جميع الطوائف اللبنانية وجاءت مقرراته تطالب بالإستقلال الكامل للبنان ، وبناء مؤسسات الدولة على أساس التمثيل الطائفي . ليشكل فيما بعد حجر الأساس الذي بني عليه ميثاق دولة العام 1943 الذي عُرف بالميثاق الوطني ، والذي أنتج لبنان ودولته الطوائفية .

وهكذا ظل لبنان لبنانات بتعدد الطوائف . صحيح أن ممثلي الطوائف معظمهم من الإقطاعيين ، مع بعض ممثلين للبرجوازية المالية الناشئة ، إجتمعوا معا ليؤلفوا جهازا للدولة ، ولكن كلا منهم كان محكوما بالعمل تحت سقف طائفي ، لأن وجوده هو وجود طائفي بالأساس .

وهكذا فان دولة الإستقلال لم تُرد التصدي لأية فئة طائفية أو لأية ممارسة طائفية ، ومنها بالطبع التعليم، المصان بحرية التعليم الخاص ، والمعبر عنه في الدستور بحرية إنشاء المدارس ، وخروج هذه المدارس عن أية رقابة من وزارة التربية والتعليم او التفتيش العام ، وحريتها في تعليم المنهج الذي تريد، في الكتاب الذي تريد ، دون أية رقابة أو ضوابط ، ولا ننسى ، بالمقابل المالي الذي ترتأيه .

أما التعليم الرسمي ، المجاني ، والخاضع لرقابة وزارة التربية والمؤسسات التابعة للدولة من تفتيش وإرشاد ومركز تربوي ، والملتزم بالمنهج التربوي الذي تعتمده الوزارة ، فقد ظل ، وهذا مؤسف للغاية ، في مرتبة

متدنية من حيث البنية المادية والبشرية ، فهو لا ينتشر إلا في المناطق التي ألحقت بلبنان الصغير، وهي ذات طابع طائفي معين . ومن يراجع الإحصاءات حول طوائف طلاب هذا التعليم يتأكد من ذلك .

وهكذا راحت كل طائفة ، من خلال التعليم الخاص ، تسعى إلى إعادة إنتاج نفسها من خلال التعليم الخاص ومنافسة الطوائف الأخرى ، من خلال تقوية مؤسساتها التعليمية الطائفية ، وبمساعدة مادية من الدولة ، في سعي إلى احتضان أبناء الطائفة أوالمذهب .، وإعدادهم لإحتلال مواقع الطائفة في إدارات الدولة ومؤسساتها على أساس تمثيلهم لطائفتهم وحماية مصالحها ، وليس على أساس الإسهام في البناء الوطني . وظل التعليم الرسمي ملجأ لأبناء فقراء الطوائف ، المسلمة بشكل خاص ، وظلت عناية دولة الإستقلال به عناية شديدة الهشاشة على كل المستويات

– فالمدارس الرسمية إنطلقت مدارس إبتدائية، تنتهي بالسنة الخامسة وشهادة السرتفيكا. ولا يحق لخريجيها من حاملي هذه الشهادة، الإنتقال إلى مستوى أعلى، في المدارس الخاصة، إلا بعد المرور بمرحلة تعليمية تسمى التكميلية، ومدتها سنتان ، مهمتها إستكمال تعليم التلميذ الرسمي ليصبح بمستوى متعلمي المدارس الخاصة.

– بعد ذلك ، زيدت سنوات المدارس التكميلية إلى اربع سنوات ، تنتهي بامتحان شهادة البروفيه .

– أما المدارس الثانوية الرسمية فلم تر النور إلا في العام 1955 وكانت وقفا على المدن الكبيرة .وبعضها كان يضم مرحلة تكميلية، تغير إسمها بعد ذلك إلى المرحلة المتوسطة ، وما زالت .

والأسئلة التي تطرح في هذا المجال :

+ أقفلت دور المعلمين الإبتدائية أواط ثمانينات القرن الماضي، وراحت المدارس الرسمية الإبتدائية تعتمد معلميها بالتعاقد، دون اي إعداد مسبق.

+ بدأت كلية التربية في الجامعة اللبنانية من أواسط تسعينات القرن الماضي بإعداد معلمين متخصصين بمواد تعليمية لصفوف محددة ، ولكن وزارة التربية لم تباشر بتعيينهم في المدارس الرسمية ، بل تركتهم ليعملوا في المدارس الخاصة ، على الرغم من أن كلفة إعدادهم عالية جدا ..

+ تحول تقسيم المدارس الرسمية إلى ثلاثة: إبتدائية، متوسطة ، وثانوية .

ولكن الأمر الملفت هو:

- هناك مدارس إبتدائية تضم صفوف رياض أطفال وأخرى لا تضم

- هناك مدارس إبتدائية تنتهي الدراسة فيها بالصف السادس ، وأخرى بالصف التاسع

-هناك مدارس متوسطة لا تضم إلا صفوف المتوسط السابع والثامن والتاسع .

- هناك مدارس ثانوية تضم الصفوف المتوسطة والثانوية معا ، وأخرى لا تضم إلا الصفوف الثانوية . وهي لا تستقبل طلابها إلا بعد إجراء إمتحانات قبول ، ولأعداد محدودة من الطلاب.

+ ومن جهة ثلنية هناك المدارس الخاصة المجانية التي لا تضم إلا صفوف المرحلة الإبتدائية والتي ينتمي معظم تلامذتها إلى الفئات الإجتماعية الإقتصادية الفقيرة ، وكانما نهاية التعليم عند هؤلاء هو نهاية هذه المرحلة .

+ بينما من جهة ثالثة ، هناك المؤسسات التعليمية الخاصة المدفوعة الأقساط (الطائفية والإجنبية والتجارية) يضم معظمها المراحل التعليمية جميعها وهي مخصصة لأبناء العائلات الغنية القادرة على تأمين إستمرارية تعليم أبنائها ...

+ والأسئلة التي نطرحها بهذا الصدد :

- ما هو مبرر الإستمرار في هذا التقسيم الطائفي الطبقي للمدارس في لبنان ؟

- لماذا لا يتم إعداد كل المعلمين في لبنان قبل مباشرتهم التعليم من قبل كلية التربية بعد توسيع عملها على المناطق اللبنانية كافة ، ويصبح شرط إمتهان التعليم الحصول على شهادة من كلية التربية .

- لماذا لا تتم مراقبة ما يجري في المدارس الخاصة من حيث : تعيين المعلمين ، وتدريبهم ، وإختيار الكتب والمناهج...للتأكد من إنسجامها مع الخيارات الوطنية ، مع الإشارة إلى حقيقة بات يعرفها الجميع ، هي أن المنهج الوطني الموحد هو ضرورة وطنية لا بديل عنها .

– لماذا لم توجد مدرسة رسمية شاملة تضم مختلف المراحل التعليمية ، ولماذا الإستمرار بإجراء الإمتحانات الإصطفائية بين مراحل المدارس الرسمية ؟

– لماذا لم يصبح التعليم بعد في لبنان إلزاميا ومجانيا كما هو حاصل في معظم دول العالم ؟

– لماذا تستمر الدولة بتمويل المدارس الخاصة المجانية من اموال الخزينة الوطنية العامة ؟

– لماذا تستمر الدولة بتقديم المنح التعليمية لموظفيها ..ودفعهم لتسجيل أبنائهم في المدارس الخاصة؟

بعد هذا العرض السريع والمختصر جدا ر ، نستطيع أن نفسر الآن لماذا ذهبنا إلى القول بأن تطوير النظام التعليمي في لبنان هو حاجة وطنية :

+ العمل على تغيير بنية النظام التعليمي لجهة جعله نظاما وطنيا قادرا على إنتاج مواطنين وفق مواصفات مشتركة دون تمييز طبقي أو طوائفي .

+ العمل على تطوير التعليم الرسمي بمراحله كافة من حيث التنظيم وتوفير البنى المادية والبشرية ، فالتعليم الرسمي ، يتميز بانه :

- **أولا <u>مجاني</u>** يستطيع استقطاب كل الفئات الإجتماعية الغنية والفقيرة ، فتتكسر من خلاله الحواجز الطبقية بين أبناء الوطن الواحد .
- **ثانيا <u>لاطائفي</u>** يستطيع استقطاب أبناء كل الطوائف المكونة للمتحد اللبناني ، فيختلطون ويتفاعلون، فتتكسر الحواجز الطائفية والغربة المذهبية بين أبناء الوطن .
- **ثالثا <u>وطني</u>** يستطيع أن يحقق تنمية أجيال مختلطة الطوائف ، موحدة الإنتماء الوطني ، من خلال :
  - تنمية المواطنية الحقة الجامعة لأبناء الطوائف دون تمييز ،
  - وتوجيه تلك الأجيال دراسيا ومهنيا للنهوض بالوطن إقتصاديا واجتماعيا .